

المؤسسات الاصلاحية في العراق

(التحديات والمعالجات)

أ . د . صلاح حسن احمد

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

Correctional Institutions In Iraq

(challenges and treatments)

Pro. Dr. Salah Hassan Ahmed

University of Kirkuk/ College of Law & Political Sciences

المستخلص: من أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الاصلاحية في العراق والتي تقف عقبة كأداء في أداء مهامها هي مشكلة الاكتظاظ التي تعاني منها منذ سنوات خلت حيث أن ما يوجد من السجون فيها يفوق بكثير طاقتها الاستيعابية حيث بلغت هذا الاكتظاظ نسبة (300%) الأمر الذي كان انعكاسات سلبية خطيرة على الأوضاع الانسانية والصحية للكثير من المودعين فيها ، مما يستلزم بناء وتشديد مؤسسات إصلاحية جديدة تستوعب هذه الأعداد الكبيرة من النزلاء ، ناهيك عن ضرورة تأهيل وتحديث المؤسسات الحالية لكون أغلبها مؤسسات متهاكة وقديمة . أما التحدي الآخر فيتمثل بالانتهاكات التي يمارسها البعض من الحراس والكوادر الأمنية ضد النزلاء والتي تأخذ أشكالاً وصور مختلفة من بينها ممارسة العنف المادي والمعنوي والتنمر والسب والشتم وغيرها من الممارسات الشائنة والتي تعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الانسان مما يستدعي إبعاد مثل هذه العناصر .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الاصلاحية، التحديات ، المعالجات ، الاكتظاظ ، حقوق الانسان

Abstract: Correctional institutions in Iraq suffer from several challenges and problems . the most prominent of which is overcrowding with prisoners exceeding their capacity. Overcrowding has reached (300%). Prisons also suffer from human rights violations by

security guards, in addition to the dilapidation of old correctional. To confront these problems, a national campaign must be launched to build new prisons and rehabilitate old ones. It is also necessary to respect human rights norms for prisoners and exclusion security personnel who mistreat them.

Keywords: Correctional institutions – challenges – treatments – overcrowding– human rights

المقدمة: إذا كان الهدف من وجود المؤسسات الإصلاحية هو تحقيق غاية نبيلة تتمثل بالإصلاح والتأهيل للمودعين فيها ومساعدتهم على معاودة حياتهم الاجتماعية بعيداً عن سبل الانحراف بعد أن ضلوا جادة الصواب وارتكبوا أفعالاً جرمية يحاسب عليها القانون ، بيد أن تحقيق هذه الغاية السامية لا يمكن إنجازها على النحو الأكمل إذا كانت هذه المؤسسات لا تزال تعاني من العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيلها ، وهذه المعوقات تمثل بحد ذاتها تحديات كبيرة ينبغي تشخيصها بعناية والاحاطة بها ووضع الحلول الكفيلة بتجاوزها لكي تكون هذه المؤسسات مؤسسات فاعلة في مسيرة الإصلاح .إن التصدي لهذه التحديات تعد مهمة وطنية وإنسانية بحد ذاتها فضلاً عن كونها تُعد مسؤولية تضامنية جليلة بين كل الأطراف والجهات ذات العلاقة لكي يتم النهوض بهذه المؤسسات التي يتوقف عليها الى حد كبير الأمن الاجتماعي والاستقرار الأمني في البلاد . ومما يجعل هذه المؤسسات الإصلاحية ولا سيما في الآونة محط اهتمام من لدن أهل الحل والعقد هو تعاظم الظاهرة الاجرامية وارتفاع نسبة حدوثها يوماً بعد آخر مما جعل الأصوات تتعالى متسائلة : هل أدت المؤسسات الإصلاحية (السجون) وظيفتها في التصدي الحازم والجازم للجريمة أم فشلت في ذلك ؟ .

وبالرغم مما تعانيه المؤسسات الإصلاحية من ضعف في النظام العقابي وتراجع في فاعلية برامجها التأهيلية ، ولكن هذا لا يدعو الى اليأس والقنوط ، بل ينبغي أن يكون ذلك

حافزاً لتذليل الصعوبات التي تعترض سبيل هذه المؤسسات كي تتعزز الثقة بها وبدورها المتمثل في إعادة (الاندماج الاجتماعي) لنزلائها مرة أخرى .

وعلى ضوء مما تقدم فيما يخص موضوعنا هذا فان خارطة بحثنا قد قسمت الى مبحثين رئيسيين ، تناولنا في المبحث الأول أبرز المشكلات التي تمثل تحديات كبيرة تعاني منها المؤسسات الإصلاحية قديماً وحديثاً على حد سواء والتي تؤثر سلباً على أداء مهامها على النحو الأمثل ، بينما تطرقنا في المبحث الثاني الى أبرز الإجراءات التي من شأنها أن تعالج هذه التحديات بشكل جذري لكي يتم النهوض بهذه المؤسسات من جديد.

إشكالية البحث: عندما يتم التحدث عن ضرورة التقليل من نسب الجريمة والعمل الجاد على خفض معدلات حدوثها التي ازدادت في الآونة الأخيرة فلا بد من الشروع في إعادة النظر والتفكير في السياسة العقابية والادارية المتبعة والقائمة في المؤسسات الإصلاحية التي تعاني من عيوب ومساوئ الأمر الذي كانت لها انعكاسات سلبية على أداء وظيفتها الجلية في تأهيل واصلاح نزلائها وتقويم سلوكهم عبر برامج معدة لهذا الغرض من أجل إعادة اندماجهم في المجتمع مرة أخرى كمواطنين أسوياء يساهمون في بنائه وتطوره وتقدمه. فالإشكالات المتعددة التي تئن منها هذه المؤسسات تمثل عقبة كأداء في سبيل الاصلاح الذي يعد من أوجب الواجبات لها، وإن الوصول الى هذه الغاية الفضلى والمثلى تتطلب وجود إرادة حقيقية ونوايا مخلصـة وعملاً دؤوباً من كل الجهات ذات العلاقة بهذه المؤسسات لكي يتم تجاوزها ووضع الحلول الناجعة لها.

أهمية البحث: إن مفتاح الاستقرار الاجتماعي واستتباب الوضع الأمني في المجتمع لا يمكن تحقيقه بدون وجود مؤسسات قوية تستطيع القيام بواجبها دون تلكؤ أو تعثر ومنها المؤسسات الإصلاحية التي تعد من أهم وأخطر المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تصفية جيوب الانحراف والجريمة من خلال تطبيع الحياة الاجتماعية للأشخاص المجرمين عن طريق تأهيلهم بما يؤدي الى إصلاحهم وتقويم سلوكهم. ليس هذا فحسب بل أن حيوية وجود هذه المؤسسات يكمن أيضاً في نجاحها في عدم رجوع نزلائها الى أحضان الجريمة مرة أخرى من خلال بوابة الرعاية

الاجتماعية اللاحقة لهم من خلال تمكينهم وإعانتهم على تجاوز الظروف الحياتية الصعبة وتوفير المساعدات المادية والمعنوية لهم على حدٍ سواء .

أهداف البحث: يتطلع بحثنا المتواضع الى تحقيق جملة من الأهداف المهمة والتي يمكن أن تساهم الى حدٍ كبير في التصدي لأبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات الإصلاحية ، وهذه الأهداف يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

- 1 - تشخيص أبرز المشكلات المزمنة التي تعاني منها المؤسسات الإصلاحية والتي تحول دون أداء هذه المؤسسات لمهامها على نحو أفضل.
- 2 - وضع الحلول والمعالجات من أجل تذليل المعوقات التي تئن منها هذه المؤسسات.
- 3 - الاشارة الى ضرورة تكاتف جميع الأطراف ذات العلاقة في مواجهة التحديات التي تقف حبر عثرة في طريق الإصلاح والتأهيل.
- 4 - تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها من أن تمكن المؤسسات الإصلاحية من القيام بواجبها المأمول وبما يعزز الثقة فيها مجدداً.

تساؤلات الدراسة

تطرح دراستنا المتواضعة هذه عدة تساؤلات مشروعة تلامس التحديات التي تواجهها المؤسسات الإصلاحية في العراق وتحاول الاجابة عليها بطريقة علمية وواقعية وهي على النحو الآتي:

- 1 . هل أن الشروع ببناء مؤسسات إصلاحية جديدة بات أمراً ملحاً لا غنى عنه لحل مشكلة الاكتظاظ الذي تعاني منه المؤسسات الإصلاحية في العراق ؟.
- 2- هل أن المؤسسات الإصلاحية الحالية هي مؤسسات متهاكة تحتاج الى تأهيل ؟.

3 - هل هناك انتهاكات يتعرض لها النزلاء من لدن بعض الكوادر الأمنية في المؤسسات الإصلاحية ؟.

منهجية البحث: بما أن بحثنا المتواضع هذا يتعرض للتحديات التي تواجه المؤسسات الإصلاحية في البلاد وكيفية تجاوزها فإننا نرى أن المنهج (النقدي) هو المنهج الأكثر مؤامة من غيره في عرض وكشف وتقييم أبرز هذه التحديات وما هي الآليات الناجحة بالتصدي لها

مفاهيم البحث: تمثل مفاهيم أي بحث أو دراسة علمية نقطة الارتكاز التي يعول عليها في فهم واستيعاب المصطلحات الأساسية التي تؤسس لقاعدة فهم مشتركة دون الاختلاف حول المعاني والمقاصد التي ترمي إليها هذه المفاهيم والمصطلحات ومن أبرز مفاهيم بحثنا هي ما يأتي:

1 - المؤسسات الإصلاحية : تعرف هذه المؤسسات بأنها أماكن يتم فيها تنفيذ العقوبات السالبة للحرية كالسجن والحبس ضد الأشخاص المدانين وفق الأحكام القضائية الصادرة بحقهم . كما تعرف هذه الأماكن بأنها أماكن إصلاح وتربية هدفها تقويم سلوك المحكوم عليهم بعقوبات جنائية سالبة للحرية وتأهيلهم لأن يكونوا أعضاء نافعين صالحين في المجتمع⁽¹⁾ . وكانت التسمية القديمة لهذه المؤسسات تسمى بالسجون وهي تسمية قديمة لم تعد تتلاءم مع الاتجاهات الإصلاحية للتشريعات الجنائية الحديثة.

2 - النزيل : ويعني لغة هو الضيف أو الشخص المقيم في مكان ما وجمعه نزلاء⁽²⁾ . وهو كل من حُكم عليه بعقوبة سالبة للحرية كالسجن والحبس بسبب ارتكابه سلوكاً إجرامياً يعاقب عليه القانون⁽³⁾ . ويطلق أحياناً على النزيل أسم (المودع) وجمعه المودعون.

(1) د. محمد معروف عبد الله ، علم العقاب ، دار الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص17

(2) عمر أحمد مختار ، معجم الصواب اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008 ، ص78.

(3) د. علي عبد القادر قهوجي ود. فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الاجرام وعلم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، بيروت ، 2003 ، ص130.

3- السجين : هو الشخص الصادر بحقه عقوبة سالبة للحرية نتيجة ارتكابه فعلاً يحاسب عليه القانون ويقضي فترة عقوبته داخل أسوار المؤسسة العقابية⁽¹⁾ . ويذكر أن مفهوم السجين لم يعد متداولاً كما كان في السابق بعد التطور الحاصل في النظرة الايجابية الحديثة تجاه المجرم كونه إنسان أخطأ ومن الواجب مساعدته على تجاوز خطائه وإعادته الى حظيرة المجتمع مرة أخرى كمواطن صالح ودرءاً لوصمة العار الذي قد تلحق به جراء هذه التسمية .

المبحث الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الاصلاحية

إذا كان يؤمل من المؤسسات الاصلاحية من أداء وظيفتها على النحو المرجو منها فلا بد إذن من الاحاطة العلمية والعملية الشاملة لأبرز التحديات التي تواجه عمل هذه المؤسسات ، وهذه التحديات تمثل عقبة كأداء في طريقها ، وسنحاول أن نحدد أبرز هذه التحديات على النحو الآتي:

المطلب الأول: مشكلة الاكتظاظ

من خلال الواقع المعاش نعتقد أن من أبرز التحديات التي تواجه عمل المؤسسات الاصلاحية في العراق تتجلى باكتظاظ هذه المؤسسات بإعداد كبيرة من المودعين ، حيث باتت هذه المؤسسات تغص بأعداد ضخمة من المحكوم عليهم بقضايا جنائية يفوق بشكل كبير الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات ، ولاسيما في السنوات القليلة الماضية ، حيث لم نشهد بناء وتدشين مؤسسات إصلاحية حديثة بحيث تكون قادرة على استقبال هذا الزخم الهائل من هؤلاء الجناة الا على نطاق ضيق. كما أن المرافق العامة للمؤسسات القائمة تعاني من تهالك أبنيتها ولاسيما القديمة منها على وجه التخصيص بما فيها المعتقلات ومراكز الاحتجاز ،

(1) نجوى عبد الوهاب ، رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الاصلاحية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2003 ، ص11.

والاشكالية التي تتطوي عليها هذه الظاهرة في حالة بقائها يتمثل بان هذه المؤسسات المكتظة بالنزلاء لا يمكن لها القيام بأداء مهامها في التأهيل والإصلاح كما ينبغي وبذلك تتحول هذه المؤسسات من أماكن إصلاحية الى أماكن فقط لحجر المجرمين فيها ليس إلا؟! حيث لا يمكن اعتماد تصنيف علمي وواقعي لكل سجين حيث يتم وضع المتهم والمحكوم بالقتل والارهاب وتجارة المخدرات وحوادث السيارة تحت سقف واحد مما يحول هذه المؤسسات الى مدرسة يتم تعلم فيها فنون الاجرام بسبب هذا الاختلاط العشوائي. كما أن هذه المؤسسات تعاني من قصور واضح في تقديم الخدمات الضرورية ولا سيما الطبية منها كما يجب كما أن ظاهرة الاكتظاظ هذه تؤدي الى انتشار الكثير من الأمراض المعدية ما بين السجناء في هذه المؤسسات ولا سيما الأمراض الجلدية والمعدية ، كما لا بد الاشارة الى قضية في غاية الأهمية وهي تتمثل إن هذا الاختلاط والاكتظاظ الذي تعاني منها هذه المؤسسات يعقد من مهمة المؤسسات الإصلاحية في تطبيق برامجها التأهيلية والإصلاحية على أرض الواقع وفق الخطط المرسومة لها وأبرزها ترسيخ الوازع الأخلاقي للمودعين فيها ناهيك عن تأهيلهم المهني والحرفي فضلاً عن تعليمهم الدراسي بحيث تحصنهم من الانزلاق في مراتع الانحراف والجريمة مرة أخرى . وتحول كذلك ظاهرة اكتظاظ السجون دون إجراء عملية تصنيف النزلاء بشكل نموذجي بشكل يتناسب مع جسامة الجريمة وخطورة الجاني لكل كل محكوم منهم حيث تعد هذه العملية أولى الخطوات العلاجية في تنفيذ البرنامج الإصلاحي لكل نزيل⁽¹⁾ .

إن بقاء هذه الأوضاع المزرية على هذا الحال بدون معالجة جذرية لها سوف يجعل من هذه المؤسسات مؤسسات خاوية بئسة لا يمكن لها السير قدماً في إنجاز المهام الموكلة لها على النحو المطلوب ، حيث يعيش السجناء فيها أوضاعاً سيئة من حيث ضعف جودة

المأكل والمشرب والملبس وسوء العناية الطبية والصحية المقدمة لهم ، كما أن معدلات الجريمة سترتفع في ظل عجز هذه المؤسسات عن أداء وظيفتها في منع العود الى ارتكاب الجريمة مرة أخرى حيث نلاحظ ارتفاع الخط البياني للجريمة الأمر ستكون انعكاسات سلبية على الأمن

(1) د. جلال ثروت ، الظاهرة الاجرامية ، دار المعرفة ، الاسكندرية ، 2004 ، ص266.

والاستقرار في المجتمع. ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن مشكلة الاكتظاظ تعد مشكلة مزمنة تمتد الى فترات زمنية ليست بالقليلة حيث تشير الأرقام الرسمية بهذا الخصوص أن نسبة الاكتظاظ في هذه المؤسسات وصلت الى نسبة 300% من الطاقة الاستيعابية لها. كما أن هذا الاكتظاظ لا يوفر المناخ المناسب في توفير الحد الأدنى من معايير حقوق الانسان للنزلاء في هذه المؤسسات بشكل يحافظ على كرامتهم ولو بالحد الأدنى . ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العراقية المتعاقبة قد أهملت هذا الملف ولم تعطه الا الذي يستحقه بسبب الفساد الاداري والمالي ، علاوة عن النظرة القاصرة للبعض من صناع القرار للسجناء والمودعين والمحتجزين بأنهم أناس إرهابيون ومجرمون لا يستحقون الرحمة والرأفة مما زاد الطين بلة ، إضافة الى ما ذكر فان من مضار الاكتظاظ الأخرى هو اختلاط النزلاء من مرتكبي الجرائم الخطرة والكبرى كالجنايات مع مقترفي الجرائم الأقل خطورة كالجنح مما يُحول المؤسسات الإصلاحية إن صح التعبير الى - مدارس لتعلم فنون الاجرام - من خلال تبادل الأفكار الاجرامية ما بين النزلاء أنفسهم وهذا ما يجعل من هذه المؤسسات مؤسسات فاشلة عاجزة عن تحقيق مهامها في عملية الاصلاح والتأهيل ، الأمر الذي يبقي الباب مفتوحاً على مصراعيه لعودة الكثير من هؤلاء النزلاء الى أحضان الجريمة مرة أخرى ، وبالتالي فان ذلك سيعرض الأمن والاستقرار في المجتمع الى مخاطر جمة ويجعل من الخط البياني للجريمة يرتفع الى مستويات عالية بدلاً من العمل على خفضه. ونعتقد أن السبب الرئيس الذي يكمن وراء ذلك هو عدم إعطاء الأولوية التي يستحقها موضوع تصنيف النزلاء على أساس فصلهم بحسب الخطورة الاجرامية التي يشكلها كل نزيل من أجل تفريد المعاملة العقابية لهم كل على حده وفي خضم هذا الاختلاط ما بين طوائف النزلاء يتم كذلك تجاهل أو القفز على موضوع في غاية الأهمية والخطورة وهو عدم اعتماد الفصل على معايير ذات طابع

موضوعي كالفصل على أساس السوابق والسجل الاجرامي ، حيث يتم زج النزلاء من أرباب السوابق مع النزلاء من الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة ، وهذا ما له من تأثير سيء بسبب

ماضيهم الاجرامي أو فساد أخلاقهم . كما يتم إغفال الفصل بين النزلاء من مرتكبي الجرائم المدنية عن مرتكبي الجرائم الجنائية في ظل هذا الاكتظاظ . لذا فان مسألة التأهيل السلوكي للنزلاء المتمثلة باستئصال العادات السيئة ونوازع الشر عندهم في ظل هذا الازدحام الذي تكتظ به السجون يعد أمراً بعيد المنال⁽¹⁾. إن عدم إيجاد حل جذري لمشكلة الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية يمثل تحدياً كبيراً أمام القائمين على هذه المؤسسات مما يتطلب من صناع القرار التفكير بشكل جدي وجذري لتلافي الكثير من المساوئ والمفاسد الناجمة عن مثل هذا الاكتظاظ . وتشير آخر الاحصائيات أن عدد النزلاء في سجون وزارة العدل بـ (60) ألف نزير وهو يفوق بثلاث أضعاف الطاقة الاستيعابية التي تقدر بـ (20) ألف نزير⁽²⁾. كما أن هذا الاكتظاظ يتعارض مع مبدأ المساواة في العقوبة من حيث النوع والمقدار بين كل النزلاء ، كما أنه يتناقض مع مبدأ آخر وهو تفريد العقوبة بحيث تكون هذه العقوبة تتناسب مع جسامة الجرم المقترف من لدن الجاني ، إذ أنه من غير المعقول أن يتم إيداع أغلب النزلاء في زنازين أو عنابر واحدة مهما اختلفت جرائمهم ومهما تباينت خطورتها⁽³⁾.

ومما تجدر الإشارة الى نقطة في غاية الأهمية في هذا المجال أن الكثير من المواقع السجنية بصور عامة تفتقر الى العدد الكافي من الموظفين المختصين وخاصة الباحثين الاجتماعيين والنفسيين والأطباء المتخصصين ومدربي المهن وغيرهم من التخصصات الأخرى حيث أن أعداد هؤلاء من الكادر المتخصص لا يتناسب البتة مع الأعداد الكبيرة للنزلاء ، ناهيك عن ذلك أن العديد من الموظفين في هذه المؤسسات هم خريجي كليات ومعاهد ليست لاختصاصهم أية علاقة بملف السجناء أو الادارة السجنية أو بعملية الإصلاح الاجتماعي .

المطلب الثاني: انتهاكات حقوق النزلاء

(1) د. أكرم نشأت إبراهيم ، السياسة الجنائية ، شركة آب للطباعة ، بغداد ، 2000 ، ص112.
(2) حيدر الجابر ، السجون غير صالحة للحياة ، 2024 ، <https://www.alhurra.com> الحرية.
(3) د. جاسم العبودي ، التجريم والعقاب في إطار الواقع الاجتماعي ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، 1995 ، ص71.

تشير الوقائع في المؤسسات الاصلاحية أن هناك مؤشرات مقلقة حول الانتهاكات الجسيمة التي يكابدها عدد غير قليل من النزلاء من عمليات تعذيب وممارسة العنف اللفظي والبدني ضدهم من لدن المحسوبين على الادارات المسؤولة على هذه المؤسسات ولا سيما البعض من العناصر الأمنية منهم على وجه الخصوص ، ولم يقتصر ذلك الواقع على السجناء بل تجاوزهم الى ذويهم وخصوصاً خلال الإجراءات الأمنية المرافقة للمقابلات والزيارات . إن هذه الانتهاكات الصارخة قد وثقتها منظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية كلجنة حقوق الانسان البرلمانية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

ومن أبرز صور هذه الانتهاكات حالات الضرب والسب والشتم الى جانب سوء التغذية وضعف الرعاية الطبية كاندماج أدوية الأمراض المزمنة التي لا يسمح بدخولها الا بدفع مبالغ مالية لإدارات السجون ، وإن هذا الأمر لا يقتصر على ذلك فقط بل يتعداه الى حالات اب السجناء حتى بالأطعمة والملابس والحاجات الضرورية التي لا يسمح بإدخالها الا مقابل دفع

مبالغ مالية ، ناهيك عن افتقار غالبية السجون الى الأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة الترويحية كالأنشطة الرياضية والمهنية والتعليمية والثقافية . وتؤكد معظم الشرائع السماوية والقوانين الأرضية أن إنزال العقوبة بالجاني يجب أن تكون مقرونة بالمحافظة على شخصه وكرامته ومنع أي عمل من شأنه أن يمسه جسدياً ونفسياً فلا تعذيب ولا جلد ولا إهانة ، حيث لم تعد العقوبة تحمل معنى الانتقام كما كان في السابق بل أنها تحررت من هذه الفكرة بصورة عامة وأخذت تغلب عليها سمة الاصلاح⁽¹⁾.

كما أن شكاوى ذوي السجناء كشفت أن الزيارات والمقابلات مع أبنائهم تتم وفق إجراءات معقدة وغير لائقة وتفتقر الى اللياقة ومنها على سبيل المثال لا الحصر تفتيش النساء بصورة مهينة وفيها إساءة كبيرة لكرامتهن ، فضلاً عن ذلك فإن أغلب أسر السجناء إذا ما أرادت القيام

(1) مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي (السياسية الجنائية والتصدي للجريمة) ، ج2 ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، 2007 ، ص623.

بزيارة أبنائها المودعين في السجون فما عليها الا أن تنتهياً وتحضر قبل يوم لحجز مواعيد المقابلة ، إذ تقطع الكثير من هذه الأسر مسافات بعيدة تصل الى مئات الكيلو مترات للوصول الى السجن . وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عام 2022 أن العديد من السجناء تعرضوا للضرب المتكرر وحشروا في زنازين مكتظة وقذرة وحرمو من الرعاية الصحية وأنه لا يمكنهم من الحصول على الطعام والشراب الكافي الا إذا دفعوا مبلغاً من المال ، كما أنهم قد حرمو أيضاً من الزيارات العائلية المنتظمة⁽¹⁾. علماً بأنه يحق للنزلاء من مقابلة أسرهم مرة واحدة على الأقل في الشهر وتوفير مكان مناسب ولائق للزيارات العائلية كما جاء في قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018⁽²⁾.

من جانب آخر أكدت مصادر حقوقية مفادها أن عدد غير من السجناء تتأخر كثيراً عملية إطلاق سراحهم بعد انتهاء مدة محكوميتهم بحجج وذرائع واهية في مخالفة صريحة وواضحة للقوانين والتعليمات الخاصة بهذا الشأن مما يفاقم من حالة الاكتظاظ التي تعاني أصلاً منها هذه المؤسسات.

كما أن الكثير السجناء وذويهم يترددون في الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها خشية ملاحقتهم وتعرضهم الى الأذى والتضييق في حالة الإفصاح عنها والبلو بها ، إضافة الى ذلك أن الكثير من السجناء قد أدلوا باعترافات لم يرتكبونها جرأ تعرضهم الى التعذيب كما أكدت ذلك هيئات حقوقية بهذا الخصوص في الوقت الذي تنفي الجهات الحكومية المسؤولية ذلك جملة وتفصيلاً. ومن خلال الوقائع المؤكدة لا يمكن إنكار وجود حالات التعذيب والعنف المادي والمعنوي الذي يمارس ضد السجناء في مراكز الاحتجاز، الا أننا لا نستطيع أن نجزم حجم هذه الانتهاكات ومستوياتها وأنواعها.

(1) ميادة داود ، السجون العراقية تكتظ بنزلائها ومطالبات بعقوبات مدنية ، <http://www.irafasawtak.Com>.

(2) قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، المكتبة القانونية، بغداد، 2019، ص40

إن الأفعال غير القانونية التي يقوم بها البعض والمحسوبين على إدارات المؤسسات الإصلاحية التي تمت إليها الإشارة آنفاً لا شك سوف تخلق حالة من الاحتقان يصل الى درجة التذمر والاستياء ليس فقط ضد المنظومة القضائية والعدلية المشرفة والمسؤولة ، بل أن مثل هذا الاستياء والغضب سيمتد الى المجتمع برمته. وبذلك سيكون ضحايا هذه الانتهاكات أناس سلبين في طريقة تفكيرهم بدلاً من تحويلهم الى مواطنين إيجابيين وصالحين وهي الغاية المثلى والفضلى التي تتطلع إليها هذه المؤسسات في ترجمتها الى واقع عملي راسخ لا يرقى إليها الشك.

ومما تجدر إليه الإشارة أن الكثير من السجناء قد أدلوا باعترافات بجرائم لم يرتكبوها بسبب التعذيب الجسدي الذي تعرضوا إليه من لدن العناصر الأمنية ولاسيما في مراكز الاعتقال، كما أن عدد غير قليل من المعتقلين يتم ممارسة أنواع من التعذيب ضدهم على خلفيات مذهبية أو طائفية ، أو مناطقية أو سياسية مما أدى الى وفاة العديد منهم .

المبحث الثاني: المعالجات الجذرية للتحديات في المؤسسات الإصلاحية

إن التصدي للتحديات القائمة في واقع المؤسسات الإصلاحية في العراق يستوجب استحضار إرادة وطنية صادقة واستنفار جدي على مستوى الصف الأول من قيادات صناع القرار في البلاد في الشروع بمواجهة هذه التحديات من خلال وضع المعالجات الجذرية لها وليست الترفيعية حتى تتمكن هذه المؤسسات من النهوض بدورها الحيوي في عملية الإصلاح والتأهيل وهذه المعالجات سنفصلها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: تأهيل وبناء مؤسسات إصلاحية جديدة

إن الشروع ببناء مؤسسات إصلاحية جديدة وحديثة بات أمراً لا مناص منه بعد أن باتت المؤسسات الإصلاحية القائمة لا تفي بالحاجة في استيعاب الأعداد الكبيرة من النزلاء الذين أخذت أعدادهم تزداد يوماً بعد آخر ، فهذا الاكتظاظ المزمع في هذه المؤسسات ومراكز الإيداع

قد وصل وحسب الاحصاءات الرسمية الى ثلاثة أضعاف الطاقة الاستيعابية لها حيث يتجاوز عدد النزلاء (64) ألف في حين لا تتجاوز الطاقة القصوى للسجون (24) ألف سجين.

ومما يجعل أخذ هذه المعضلة على محمل الجد وإيجاد الحلول الناجعة ووضعها كأولوية في البرنامج الحكومي كونها تمثل حجر الزاوية في الاستقرار الأمني في المجتمع ، لأن الفشل والاختفاق في هذا الملف الحيوي سيؤدي الى نتائج خطيرة غير محمودة العواقب والرجوع الى المربع الأول من حيث انتشار الجريمة والمجرمين على نطاق أوسع أكثر مما كان

وبالتالي سيفقد المجتمع لأمنه واستقراره ، لذلك ينبغي على الجهات ذات العلاقة في الدولة ومراكز صنع القرار فيها إعطاء هذه القضية أولوية قصوى في أجندة مشاريعها وبرامجها سواء الحالية منها أو في المنظور القريب لها . من جهة أخرى تؤكد المصادر ذات العلاقة بهذا الشأن أن ملف الأبنية السجنية في العراق لم تشهد بناء أي سجن بعد عام 2003 باستثناء سجن الناصرية المركزي وسجن بابل المركزي. ومن أجل التخفيف عن الأعداد الكبيرة من النزلاء يمكن للجهاز القضائي أن يستبدل العقوبات السالبة للحرية القصيرة الأمد بجزاءات إدارية ولا سيما بمجالات جرائم المرور أو جرائم التهرب الكمركي والضريبي أو فرض عقوبات مالية كالغرامة والمصادرة وفرض العمل الاجباري على المحكوم خارج السجن⁽¹⁾. ويضاف الى ذلك أن مثل هذه العقوبات غير كافية لتنفيذ برامج الإصلاح والتأهيل في مواجهة المحكوم عليهم ، كما أنه ليس من المؤكد تحقيق هذه العقوبة لوظيفة الردع العام والخاص⁽²⁾. ناهيك عن ذلك أن شعور المحكوم عليهم بهذه العقوبات بوصمة العار⁽³⁾.

كما أن من الأهمية بمكان يجب تأهيل وتطوير البنى التحتية للمؤسسات الإصلاحية الحالية لحين استكمال بناء المنشآت الحديثة لكون أغلب هذه المؤسسات قديمة في غالبيتها ومتهالكة حيث تشير المصادر المختصة أن نسبة (80%) من أبنيتها لم تعد صالحة للحياة البشرية بهذا

(1) عدنان سليمان عبد المنعم ، علم الاجرام والجزاء ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2005، ص488.

(2) ايهاب مصطفى عبد الغني ، الوسيط في تنظيم السجون ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2012، ص234.

(3) د. محمد الأمين البشري ، العدالة الجنائية ومنع الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص451.

الشأن وتعاني من فقدان الكثير من احتياجاتها الضرورية التي يتوقف عليها نجاح هذه المؤسسات في أداء واجبها المنوط بها من عدمه ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات الطبية والاجتماعية الواجب تقديمها لنزلائها إضافة الى عدم مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة . ومما يجعل ضرورة الاهتمام بهذه المؤسسات الموجودة حالياً ضرورة ملحة كونها قد تم بناؤها منذ عشرات السنين ولم تعد قادرة على أداء دورها بشكل فعال لنزلائها الذين أخذت تزداد أعدادهم يوماً بعد آخر ، وهذه تعد أيضاً مشكلة بحد ذاتها وتحدياً كبيراً ينبغي التصدي له حتى

تتمكن هذه المؤسسات من تطبيق برامجها الاصلاحية وتوفير الحد الأدنى من معايير حقوق الانسان بإيجاد مكان ملائم يحفظ كرامة النزير من ناحية المأكل والمشرب والملبس والتنظيف والتهوية والترويح الاجتماعي له .

وبالرغم من أهمية ما تقدم فان بناء مؤسسات سجنية حديثة يجب أن يرافقه توفير كوادر بشرية متخصصة من الحراس الأمنيين والإداريين ومن الخريجين المؤهلين للعمل في هذه المؤسسات بما يتناسب مع اختصاصاتهم العلمية ، حيث أن أعداد هذه الكوادر البشرية لا تزال أعداد خجولة ومحدودة قياساً للأعداد الكبيرة للسجناء ، وبما أن وزارة العدل كونها تمثل الجهة المسؤولة والراعية عن ملف السجون والسجناء في البلاد قد أعلنت عن حاجتها في أوقات سابقة عن حاجتها لهذه الكوادر الا أنه لم يتم تعيين وتوظيف الآ أعداد نزيرة منهم ، وهذه القضية تعد أيضاً تحدياً كبيراً ينبغي تجاوزه وإيجاد الحلول المناسبة له أسوة ببقية التحديات الأخرى. ويبرز دور الكوادر المتخصصة في المؤسسات العقابية كالباحث الاجتماعي والنفسي من خلال دراسة الظروف الاجتماعية المحيطة بالمجرمين ووضع الوسائل المناسبة لها وإصلاح كل فرد وفقاً للظروف والعوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت به الى السجن .من خلال ما تقدم يتضح أن استبدال هذا النمط من العقوبات بأخرى كالتنويم على نكرها هي أجدى وانفع سواء كان ذلك للنزير أو لإدارة المؤسسة الاصلاحية على حد سواء .

المطلب الثاني: احترام مبادئ حقوق النزلاء وذويهم

إن الحفاظ على حقوق النزلاء في المؤسسات الإصلاحية ينبغي أن يكون أمراً مفروغاً منه من لدن المشرفين والمسؤولين عن إدارة هذه المؤسسات وبما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان التي أكدت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية ، فالنزول قبل أن يكون سجيناً فهو إنسان قبل كل شيء ينبغي عدم المساس بكرامته الانسانية ، بل أن من الواجب أن يعامل بالحسنى ، فارتكابه لجرم معين أو لجنة بذاتها لا يبرر أن يعامل بالقسوة وعدم اللين وبطريقة عنيفة من الكادر الأمني أو الإداري على حد سواء . لأن ذلك سيفضي الى نتائج عكسية تؤدي بالنتيجة الى فشل واخفاق في عمل ووظيفة المؤسسات الإصلاحية التي وجدت بالأساس من أجل تحقيق عملية الإصلاح والتأهيل للمودعين فيها.

ومن هنا ينبغي على الجهات المسؤولة ولاسيما وزارة العدل باعتبارها الجهة العليا ذات العلاقة المباشرة عن هذا الملف أن تعمل على اختيار كوادرها الوظيفية والأمنية في مؤسساتها الإصلاحية التي تتبع مرجعيتها الادارية والقانونية وفق أسس واعتبارات صحيحة وسليمة من بينها أن يُشهد لهذه الكوادر بالأخلاق الفاضلة والنزاهة وحسن السيرة والسلوك وماضيها الجيد واحترامها لمبادئ حقوق الانسان بما فيها حقوق النزلاء وبما يؤدي الى تحقيق الغرض المنشود التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات.

ولا شك ان التعامل الانساني الطيب من لدن الكوادر العاملة في هذه المؤسسات بمختلف عناوينها وأصنافها تجاه السجناء سيخلق نوعاً من الروح الايجابية لديهم وسيدعم من تقبلهم للبرامج الإصلاحية ويجعلهم مستعدين نفسياً واجتماعياً في أن يكونوا مواطنين صالحين بعد خروجهم من السجن وانتهاء مدة محكوميتهم ويندمون على ما اقترفوه من جرائم وأفعال سلوكية مشينة في الماضي ، الأمر الذي سيعزز من فرص اندماجهم الاجتماعي بصورة أسرع وسيدعم كذلك من وازعهم الاخلاقي في عدم العود الى الجريمة مرة أخرى ، مما

ينعكس إيجاباً عليهم وعلى المجتمع على حد سواء من حيث تكريس وتوطيد الاستقرار الأمني والاجتماعي فيه .كما يجب أن لا يفوتنا في هذا المجال أن حسن التعامل والنأي عن مختلف أشكال التمرن ينبغي أن لا يقتصر فقط على النزلاء بل يجب أن يشمل ذويهم وأقاربهم أثناء

الزيارات والمقابلات سيساهم الى حد كبير في خلق أجواء إيجابية ما بين هؤلاء والمؤسسة الاصلاحية وكما يعزز من الثقة ما بين الطرفين مما سنعكس إيجاباً على الصحة النفسية على النزلاء وعوائلهم .

ومن صور حقوق النزيل هو شموله بالرعاية اللاحقة بعد خروجه من السجن هو إمداده بمساعدات مالية وعينية كافية من أجل مواجهة ضرورات العيش ، وأن تتولى الجهات الرسمية في الدولة تشغيل المسجونين بعد الافراج عنهم في مؤسسات خاصة لإشرافها، فضلاً عن ذلك أن تقوم الهيئات الخيرية ومؤسسات الضمان الاجتماعي بتقديم مثل هذه المساعدات للمفرج عنهم من السجناء وعوائلهم⁽¹⁾. ولكن قبل كل هذا وذاك فلا بد من قيام إدارة السجن من اتخاذ الاجراءات الضرورية من أبرزها هي إعطاء النزيل أكبر قدر من الحرية من خلال نقله من سجن مغلق الى سجن مفتوح والتوسع في الزيارات والمقابلات له والسماح له كذلك من العمل خارج السجن⁽²⁾.

إن معالجة الاجراءات الأمنية المعقدة والتي من بينها تفتيش ذوي السجناء ولاسيما النساء منهم بصورة مهينة وغير لائقة وفيها امتهان لكرامتهن بات أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى ، كما أن بعض العائلات يجب أن تحضر قبل يوم لحجز مواعيد والحصول على مقابلات مبكرة تمثل إحدى السبلات التي يجب التصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

الخاتمة

بعد أن تم الانتهاء من عرض مباحث البحث ومطالبه فإننا توصلنا لحزمة من الاستنتاجات والتوصيات وهي على النحو الآتي:

أولاً : الاستنتاجات:

(1) د. رمسيس بهنام ، الكفاح ضد الاجرام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1996، ص 161.

(2) د. محمد خلف ، مبادئ علم العقاب ، دار الحقيقة ، بنغازي ، 1998 ، ص 285.

- 1 - عدم قدرة المؤسسات الإصلاحية الحالية في البلاد على استيعاب الأعداد الكبيرة من السجناء مما أدى الى تكديسهم في زنازين ضيقة .
- 2- تعد مشكلة الاكتظاظ في هذه المؤسسات من المشكلات القديمة الجديدة لكنها تفاقم في السنوات الأخيرة بعد تزايد أعدادهم مما أدى الى تعقد هذه المشكلة .
- 3- مشكلة تكديس واكتظاظ السجناء أدت الى ضعف أداء وفعالية المؤسسات الإصلاحية وتراجع دورها في عملية الإصلاح والتأهيل.
- 4- تهالك البنى التحتية للسجون الحالية حيث أن أغلب هذه السجون هي سجون قديمة تم بناؤها قبل عقود من الزمن وتفتقد لأبسط الشروط الصحية والانسانية وضعف قدرتها في التأهيل والإصلاح.
- 5 - تعرض عدد غير قليل من النزلاء وذويهم الى سوء معاملة وتعنيف وتتم من لدن بعض الحراس الأمنيين بما يتنافى مع مبادئ حقوق الانسان.
- 6 - وجود نقص كبير في الكوادر الوظيفية ولاسيما التخصصية منها على وجه التحديد بحيث لا يتناسب مع الأعداد الكبيرة للنزلاء .

ثانياً - التوصيات:

- 1 - الشروع بمبادرة وطنية تأخذ على عاتقها بناء مؤسسات إصلاحية في كل محافظة عراقية من لدن رئاسة السلطة التنفيذية في البلاد وبالتعاون مع وزارة العدل ومضاعفة الجهود في هذا المجال لحل مشكلة اكتظاظ السجناء المتفاقمة في البلاد.
- 2 - العمل على تأهيل وتطوير وتجديد المؤسسات الإصلاحية القديمة وتوفير كافة الظروف الصحية والانسانية لحين الانتهاء من بناء المؤسسات الجديدة.

3 - سد النقص الحاصل في الكوادر الوظيفية المتخصصة من الأطباء والباحثين الاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين لأداء دورهم في تعضيد عملية الاصلاح والتأهيل في المؤسسات الاصلاحية وهي من اختصاصات مجلس الخدمة الاتحادي.

4- استبعاد العناصر الأمنية غير المنضبطة وغير المؤهلة للعمل في المؤسسات الاصلاحية والتي تمارس العنف ضد النزلاء وذويهم .

5- تحسين الظروف الصحية والانسانية للنزلاء ولاسيما المرضى منهم وكذلك من ذوي الاحتياجات الخاصة كونهم يحتاجون الى رعاية طبية وإنسانية عاجلة.

6 - زيادة تلبية الاحتياجات الاساسية للنزلاء من مأكّل وملبس ومشرب وتحسين نوعيته وبما ينسجم مع مبادئ حقوق الانسان من خلال شركات رصينة تقوم بهذه المهمة.

7 - شروع الجهاز القضائي استبدال عقوبة الحبس البسيط للمدانين بعقوبات مالية أو الزج بهم في أعمال في المصانع أو المعامل أو الحقول من أجل تخفيف الازدحام الموجودة في السجون العراقية. وكذلك التنفيذ السريع لأحكام قانون الافراج الشرطي بالنسبة للمشمولين به.

8 - الاسراع في تنفيذ قانون العفو العام الذي أصدره مجلس النواب في الآونة الخيرة وشمول النزلاء ممن تنطبق عليهم أحكام هذا القانون للحد من حالة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات الاصلاحية.

المصادر

- 1 - د. محمد معروف عبد الله ، علم العقاب ، دار الحكمة ، بغداد ، 2005 .
- 2- عمر أحمد مختار ، معجم الصواب اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008.
- 3- د. علي عبد القادر قهوجي ود. فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الاجرام وعلم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، بيروت ، 2002.
- 4- نجوى عبد الوهاب ، رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الاصلاحية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2003 .

- 5- د. جلال ثروت ، الظاهرة الاجرامية ، دار المعرفة , الاسكندرية ، 2004.
- 6- د. أكرم نشأت ابراهيم ، السياسة الجنائية ، شركة آب للطباعة ، بغداد ، 2000.
- 7- حيدر الجابر ، السجون غير صالحة للحياة .. تقرير صادم عن سجون العراق ، ديسمبر 2024 [https:// www.alhurra. Com](https://www.alhurra.Com) الحرة.
- 8- د . جاسم العبودي ، التجريم والعقاب في إطار الواقع الاجتماعي ، جامع صلاح الدين ، أربيل ، العراق ، 1995.
- 9- مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي (السياسة الجنائية والتصدي للجريمة) ، ج2، مؤسسة نوفل ، بيروت ، 2007.
- 10- ميادة داود ، السجون العراقية تكتظ بنزلائها ومطالبات بعقوبات بديلة ، [https:// www.irfaasawtak.com](https://www.irfaasawtak.com) ، 2024.
- 11 - قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018 ، المكتبة القانونية ، ط1 بغداد، 2019 .
- 12- د. عادل سليمان عبد المنعم ، علم الاجرام والجزاء ، منشورات الحلبي ، ط1 ، بيروت ، 2005 .
- 13- إيهاب مصطفى عبد الغني ، الوسيط في تنظيم السجون ، دار الفكر الجامعي ، ط1 الاسكندرية ، 2012.
- 14 - د. محمد الأمين البشري ، العدالة الجنائية ومنع الجريمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .
- 15 - د. رمسيس بهنام ، الكفاح ضد الاجرام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1996.
- 16 - د . محمد خلف ، مبادئ علم العقاب ، دار الحقيقة ، بنغازي ، 1998.